البورصة تواصل حصد النقاط.. والمؤشر العام يرتفع 0.24 بالمئة

واصلت بورصة الكويت مسارها الصاعد في مستهل جلسة أمس الاثنين؛ لتحصد معه المزيد من النقاط، حيث ارتفع مؤشرها العام 0.24%، وصعد السوق الأول 0.19%، وسجل المؤشران الرئيسي و"رئيسي 50" والرئيسي نمواً بنسبة 0.39% لكل منهما.

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة حتى تمام الساعة 9:24 بتوقيت الكويت، نحو 70.5 مليون سهم جاءت بتنفيذ 1885 صفقة حققت سيولة بقيمة 11 مليون دينار تقريباً.

وحقق سهم "أرزان" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 2.14 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 5.26%؛ ليتصدر قائمة أعلى الارتفاعات أيضاً.

في المقابل، تصدر سهم "ثريا" القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بالبورصة بانخفاض نسبته 4.95% عند سعر 86.5 فلس للسهم.

«المركزي» يقيم ملتقى الاستقرار المالي بمشاركة خبراء محليين وعالميين

الهاشل: العجز المقدر لـ 2020-2021 بلغ 10.8 مليار دينار الأعلى بتاريخ الكويت

الهاشل متحدثاً

الصقر خلال الملتقى

جانب من الملتقى

- عبدالسلام: القطاع المصرفي واصل النمو ليصل إجمالي الأصول إلى 85.4 مليار دينار
- الحميدي: 455 مليون دينار صافي ارباح المساهمين في البنوك الكويتية

احدى المداخلات النسائية

مداخلة من الخارج

أقام بنك الكويت المركزي ملتقىً موسعًا حول الإصدار التاسع من تقرير الاستقرار المالي لعام 2020، تناول فيه أهم التطورات الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي، ونظرة عامة حول القطاع المالي في دولة الكويت، وذلك في تمام العاشرة من صباح الإثنين الموافق 26 يوليو 2021 في مقر بنك الكويت المركزي وكذلك عبر الاتصال المرئي مراعاة للاحترازات الصحية. واستضاف الملتقى شخصيات اقتصادية وتعقيبات من بعض المؤسسات المرموقة محلياً ودولياً.

وأشار الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي في بداية حديثه إلى أن تقرير الاستقرار المالي عن سنة 2020 يعرض نظرة شاملة ومركزة حول الاستقرار المالي في دولة الكويت خلال سنة مثقلة بتحديات غير مسبوقة لم يعرف لها العالم مثيلًا على مدى القرن الماضي، نتيجة جائحة فايروس كورونا حيث اضطرت الدول لتطبيق احترازات صارمة وصلت إلى حد فرض حالات من الإغلاق الكلي والجزئي، أدت إلى شلل على جانبي العرض والطلب وهو ما جعل الأزمة معركة على جبهتين: حماية الحياة وحماية المحيا. وأوضح أن تسارع مستجدات الجائحة وتوالي موجاتها، وتحوّرات الفايروس، وتداعيات كل ذلك على الاقتصاد، بلغت حالة انعدام اليقين مستويات لم نشهدها من قبل، حتى في الأزمة المالية العالمية، لدرجة اضطرت معها حتى المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، إلى إخضاع توقعاتها لمعدل نمو الناتج العالمي لمراجعات وتعديلات متكررة. وصعّبت حالة انعدام اليقين مهمة واضعي السياسات المالية والنقدية والاقتصادية في اتخاذ قرارات فعالة ووضع خطط للتخفيف من التداعيات الحادة للجائحة التي أدت إلى تدهور في النشاط الاقتصادي وخسائر فادحة في الوظائف. ويدل على ذلك الانكماش في الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 3.3% أي ما يقارب 5 أضعاف الانكماش اثناء الأزمة العالمية في 2008، فيما بلغت مستويات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال– مستويات مرتفعة وصلت إلى 14.7%.

وذكر الدكتور الهاشل أن الأزمة على المستوى المحلي كانت صدمة مزدوجة، فمن جانب كانت مواجهة تداعيات الجائحة تتطلب مزيدًا من الإنفاق لتوفير احتياجات القطاع الطبي وتوفير السلع الاستراتيجية ولتخفيف تداعيات الإغلاق على القطاعات المختلفة ودعم الشرائح الأكثر احتياجًا، ومن الجانب المقابل كانت الإيرادات تنخفض نتيجة تدني أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بلغ معها نفط غرب تكساس (WTI) مستويات سالبة للمرة الأولى في التاريخ وذلك في أبريل 2020. ولتقدير حجم هذه الصدمة المزدوجة يجب النظر إلى أسعار النفط الخام الكويتي والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها في ابريل 2020، والعجز المقدر لعام / 20202021 الذي بلغ 10.8 مليار دينار، أي ما نسبته 29% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي الأعلى بتاريخ الكويت من حيث القيمة. ما يسلط الضوء مجددًا على اتكال اقتصادنا التام على الإيرادات النفطية، ويعيد التذكير بالاختلالات المالية والاقتصادية والهيكلية المتجذرة وضرورة المسارعة إلى معالجتها.

وتناول المحافظ دور بنك الكويت المركزي وإجراءاته الاستباقية التي بادر باتخاذها منذ مارس 2020 لمواجهة التداعيات المحتملة للجائحة.

وقدم أمثلة على هذه التدابير والإجراءات من أبرزها تخفيض سعر الخصم في مارس 2020 ليصل إلى مستوى هو الأدنى تاريخيًا عند نسبة 1.5% والإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية للقطاع المصرفي مما أدى إلى خفض كلفة التمويل وتوسيع المساحة الإقراضية للقطاع المصرفي بهدف تمكين القطاع من مواصلة دور الوساطة المالية الذي تزداد أهميته في مثل هذه الظروف الاقتصادية الضاغطة.

ولما كانت هذه الأزمة ذات طبيعة غير معهودة اكتسب دور بنك الكويت المركزي كمستشار مالي للحكومة أهمية استثنائية تطلبت منه قيادة جهود تحفيز الاقتصاد الوطني، حيث تم تنفيذ التدابير التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (455) بتشكيل لجنة برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي تعنى بتنفيذ الركائز التحفيزية للاقتصاد المحلي الواردة في تقرير الفريق الاقتصادي المشترك بين الجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص والمكلف بتقديم التصورات العملية لمعالجة آثار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن انتشار فايروس كورونا المستجد (COVID-19). كما قدمت اللجنة عددًا من المقترحات والتدابير الإضافية من بينها:

دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص عبر مضاعفة قيمة دعم العمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث والباب الخامس لمدة ستة شهور، شملت ما يقارب ال 72،000 موظف. إعداد مجموعة من القوانين المقترحة للعمل والايجارات ودعم وضمان التمويل لتحفيز القطاع المصرفي على منح التمويل، الذي يعد الأساس للقانون رقم 2 لسنة 2021 في شأن إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا، الصادر في تاريخ 18 أبريل 2021.

واستشعارًا للمسؤولية الاجتماعية قام بنك الكويت المركزي والبنوك بعدد من المبادرات في هذا الاتجاه أهمها:

وضع بروتوكولات شاملة لعودة الأعمال في القطاع المصرفي بالتعاون مع مستشار عالمي، بما يكفل سلامة كل من العملاء وموظفي البنك.

إنشاء صندوق بقيمة 10 مليون دك ووضعه تحت تصرف الحكومة.

وأشار المحافظ إلى أن هذه التدابير تأتي في أعقاب عقد من جهود بنك الكويت المركزي لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي عبر تبني سياسات تحوطية حصيفة عززت متانة القطاع المصرفي ومكنته من دخول هذه الأزمة من موقع قوة.

وفي ذات السياق قدمت مريم عبد السلام نائب مدير مكتب الاستقرار المالي في بنك الكويت المركزي عرضًا لتطور المركز المالي للقطاع المصرفي وأبرز مؤشرات السلامة المالية للقطاع ، حيث أوضحت في بداية حديثها بأن تقرير الاستقرار المالي قد ركز على تحليل البنوك الكويتية على المستوى المجمع ، وأفادت بأنه على عكس الأزمات السابقة التي كانت البنوك فيها بحاجة لتلقي الدعم، وفي بعض الأحيان تساهم في تفاقم آثار الصدمات الأولية بحكم أنها مرآة عاكسة للوحدات الاقتصادية وأوضاعها المالية، لعبت البنوك خلال جائحة فايروس كورونا دوراً داعماً ورئيسياً في التعافي الاقتصادي ومواجهة أزمة السيولة الشديدة مدعومة بالسياسات الرقابية الحصيفة المطبقة على مدار العقد الماضي، بالإضافة إلى التدابير التحوطية الخاصة بالسيولة ورأس المال التي زادت من المساحة الإقراضية المتاحة للتمويل ومكنت القطاع من مواصلة دوره الحيوي في الوساطة المالية وتقديم الائتمان لقطاعات الاقتصاد المختلفة خلال الأزمة. حيث أنه وعلى الرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت تأثراً بالجائحة، واصل القطاع المصرفي النمو بنسبة 2.9% على أساس سنوي ليصل إجمالي الأصول إلى 85.4 مليار دينار، فيما شهدت الودائع زيادة بنسبة 4.1% رغم تدني سعر الخصم إلى مستويات قياسية لتصل ودائع النظام المصرفي لأعلى مستوى لها بمبلغ 61 مليار دينار، 78.1% منها من مصادر محلية مما يعكس ثقة الجمهور في البنوك المحلية. وتابعت حديثها في هذا الشأن موضحة بأنه على الرغم من تداعيات الجائحة وبفضل التدابير النقدية التي اتخذها البنك المركزي في بداية الأزمة عبر تخفيض سعر الخصم إلى أدنى مستوى له تاريخياً فقد حققت محفظة القروض نمواً بنحو 2.5 مليار دينار وبنسبة 4.8% وهي معدلات جيدة في ظل أزمة طاحنة وتراجع الثقة وانعدام اليقين.

كما أشارت إلى محافظة القطاع على مستويات متدنية من القروض غير المنتظمة عند 2% بفضل قدرة البنوك على شطب تلك القروض عبر استخدام المخصصات التي بنتها على مدى العقد الماضي، بحيث مازال القطاع المصرفي وبرغم عمليات الشطب يتمتع بمعدل تغطية مرتفع عند 222%، ونوهت في هذا الشأن إلى تمتع القطاع المصرفي بمعدلات سيولة صحية تتخطى المتطلبات الرقابية حيث بلغ معيار تغطية السيولة 184% (مقابل 100% كحد أدنى) في حين بلغ معيار صافي التمويل المستقر 115% (مقابل 100% كحد أدنى) أما نسبة السيولة الرقابية فبلغت 27.5% (مقابل 18% كحد أدنى). واختتمت حديثها بالتأكيد على أن الكويت كانت على نقيض عديد من الدول الأخرى التي واجهت شحاً في السيولة، واضطرت بنوكها المركزية إلى التدخل عبر ضخ أموال مباشرة في الاقتصاد، بينما محلياً كان تدخل بنك الكويت المركزي –ضمن دوره في السياسة النقدية – لامتصاص فائض السيولة بدلاً من ضخها كما هو معتاد في الأزمات.

أما مدير مكتب الاستقرار المالي هيا بندر الحميدي فقد ذكرت أنه رغم تحديات البيئة التشغيلية من إغلاق وحظر وتوقف للأعمال وتراجع في الإيرادات العقارية والتي بلا شك لها أثر على انتظام عملاء القطاع المصرفي وبالتبعية ارتفاع التعثر، فضلاً عن تأجيل أقساط التمويل الشخصي ومعدلات الفائدة الأدنى تاريخياً، واصلت البنوك الكويتية تحقيق أرباح جيدة وأنهت العام بكفاية رأسمالية عالية. حيث بلغ إجمالي الأرباح الصافية للمساهمين نحو 455 مليون دينار، وارتفع معيار كفاية رأس المال ليصل إلى 19%. وعلى الرغم من قيام بنك الكويت المركزي بالإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية إلا أن القطاع لم يلجأ لاستخدامها واستمر في القيام بدوره في الاقتصاد المحلي. من ثم فتح المحافظ المجال لمداخلات الضيوف حيث شارك دانييل كاندا من صندوق النقد الدولي عبر الاتصال المرئي، موجهًا كلمة شكر للمحافظ، وأشار إلى أن تقرير بنك الكويت المركزي للاستقرار المالي لسنة 2020 يطرح مدخلات قيمة لصنع السياسة في هذه المرحلة المهمة للتعافي الاقتصادي، ويقدم مناقشات وتحليلات عميقة لأثر الجائحة على القطاع المالي ومخاطره وأداء القطاع المصرفي والأسواق العقارية والرأسمالية.

وشارك ماكسيم ربنيكوف، من وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية في مداخلة عبر الاتصال المرئي، أشار فيها الى قوة القطاع المصرفي الكويتي بالمقارنة مع نظرائه ليس فقط إقليمياً ولكن عالمياً. وأضاف بأن القطاع يخضع لرقابة حصيفة طوال تاريخه، كما أن الوكالة تقوم دورياً بنشر تقييم لمخاطر الدولة بالنسبة للقطاع المصرفي وتصنيف مخاطر القطاع المصرفي على نطاق من 1 إلى 10 حيث يمثل 1 التقييم الأقوى و10 التقييم الأضعف.

«وربة» يعلن أسماء الفائزين في سحب «السنبلة» الأسبوعي الـ 24

أعلن بنك وربة أسماء الفائزين بسحوبات السنبلة الأسبوعية، وسيستمر بنك وربة بعمل السحوبات لعشرة رابحين أسبوعياً بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة. وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي الرابع والعشرين المؤجل، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: دخيل علي محمد دخيل، نواف سلمان مبارك الخرينج، فهد عبد الرحمن محمد القطان، مبارك ماضي سالم العازمي، نجلاء مزيد خلف المطيري، ضحى حمود زبن المطيري، عبد الله حسن عبد الله أمين العوضي، محمد خليف نهير العنزي، عبيد سالم عبيد العازمي، عمر خالد سعود الشمري.

ويمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية مناسبة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرص للفوز بجوائز نقدية طوال العام.

وحول الشروط، يتطلب الآن وجود 100 د.ك لدخول سحوبات السنبلة الأسبوعية والسحوبات الكبرى، علماً بأن العميل لا زال يحصل على فرصة واحدة مقابل كل 10 د.ك في الحساب، والفرص تحتسب على حسب أدنى رصيد في الحساب خلال الشهر. لذلك يجب أن يكون قد مضى على المبلغ شهر كامل في الحساب للتأهل للسحب الأسبوعي، وشهرين كاملين للسحوبات الكبرى لاحتساب الفرص. هذا ولا توجد قيود أو حدود للسحب والإيداع، كلما زاد المبلغ المودع زادت فرص العميل للربح. والجدير بالذكر أن بنك وربة أطلق أحدث حلوله المصرفية Customer Onboarding وفق بنود استراتيجيته الخمسية الطموحة التي تمكن غير عملاء بنك وربة بالتقدم بطلب فتح حساب السنبلة بطريقة إلكترونية سهلة عبر موقع البنك الالكتروني دون الحاجة لزيارة أي فروع البنك.

«برقان» يطلق تطبيق «برقاني» الخاص بإدارة الموارد البشرية

أعلن بنك برقان عن إطلاق تطبيق "برقاني" الخاص بإدارة الموارد البشرية في إطار مبادرته الاستراتيجية للتحول الرقمي التي تهدف إلى أتمتة عمليات الموارد البشرية وتعزيز مشاركة الموظفين. ويمثّل التطبيق إنجازا جديدا يكرّس رؤية البنك المتمثلة في توفير قيمة مضافة لأصحاب المصلحة عبر تعزيز القدرات التشغيلية والتكنولوجية ودعم العمليات الداخلية في البنك.

تم تطوير التطبيق بتعاون وثيق بين مجموعة الموارد البشرية وفريق تكنولوجيا المعلومات الذي ساعد في تصميم خصائص التطبيق باستخدام حلول تكنولوجية متطورة. ولأن بنك برقان يعتبر الموظفين أحد أهم أصول المؤسسة ، تعمل إدارة الموارد البشرية باستمرار على دعم قدراتهم وتعزيز وسائل الاتصال والتعاون معهم.

توفر المنصة الجديدة التي تم تصميمها لأتمتة معظم العمليات المتعلقة بالموارد البشرية، تجربة مريحة للغاية للموظفين من خلال تبسيط عمليات الموارد البشرية وتيسيرها. ويتيح التطبيق للموظفين طلب مختلف الوثائق المتعلقة بالموارد البشرية بسهولة، وهو ما يضمن عمليات أسرع وأكثر فاعلية ويزيد الإنتاجية عن طريق تقليل الأعمال الورقية أو إلغائها. كما تدعم هذه العمليات الصديقة للبيئة رؤية برقان واستراتيجيته التي تركز على الاستدامة على جميع مستويات الأعمال والأنشطة وفي مختلف المجالات.

هالة الشربيني

يتيح تطبيق برقان للموارد البشرية أيضًا العديد من الخيارات العملية والمفيدة التي ستساهم بشكل أكبر في توفير وقت وجهد الموظفين لمساعدتهم على التركيز أكثر على المهام التي توفر قيمة أكبر للمؤسسة. ويمكن للموظفين، على سبيل المثال، الوصول من خلال التطبيق إلى المواد الخاصة بالتعلم التفاعلي، والاطلاع على أخبار إدارة الموارد البشرية ، والإعلانات، والاستبيانات، والوظائف الشاغرة، فضلا عن المعلومات الأخرى المتعلقة بمسيرتهم المهنية وهيكل فريقهم أو إدارتهم.

بيتر الشهيد

وتعليقًا على إطلاق التطبيق، قالت رئيس مدراء الموارد البشرية والتطوير للمجموعة، هالة الشربيني "بالنظر إلى تزايد تأثير تكنولوجيات الموبايل في طريقة تواصل الأفراد وتفاعلهم مع بعضهم البعض وانعكاسها على أعمال المؤسسات، تواصل إدارة الموارد البشرية في بنك برقان التركيز على تعزيز استراتيجيتنا من خلال دمج أحدث ما توصّل إليه المجال الرقمي لإنجاح أعمال البنك وموظفيه. نحن نؤمن بأن دعمنا لمشاركة الموظفين يحفزهم أكثر ويشجعهم على بذل أقصى جهودهم في سبيل تحقيق أهداف البنك." كما أضافت السيدة هالة قائلة "نحن فخورون للغاية بهذا الإنجاز الاستراتيجي الجديد في التحول الرقمي الذي نعمل عليه في برقان، ونتطلع لتحقيق المزيد من النجاحات".

من جهته، أكد بيتر عاطف عبد الشهيد، مدير أول– مشاريع الموارد البشرية، على أهمية استخدام الحلول التكنولوجية لتعزيز أداء رأس المال البشري للبنك، وشدّد على أن "استراتيجية الموارد البشرية في برقان تركز على تعزيز مشاركة الموظفين. ويمثل تطبيق الموارد البشرية على الموبايل إضافة رائعة تدعم إنتاجية موظفينا وكفاءتهم. وسيساعد التطبيق على إبقاء الموظفين دائما على اطلاع على كل ما يحدث داخل المؤسسة للعمل بكفاءة واستقلالية أكبر. كما سيتيح هذا التطور أيضًا لإدارة الموارد البشرية فهم احتياجات وتطلعات الموظفين أكثر للاستجابة لها وتلبيها بدقة وفعالية".

كشف بنك برقان أيضا أنه سيتم إطلاق التطبيق على مراحل لضمان استخدام سهل وسلس. وسيستمر تطوير التطبيق مع إضافة المزيد من المزايا العملية بما في ذلك دمج عمليات الموارد البشرية الوظيفية الإضافية مثل التعلم والتطوير وأتمتة إدارة الإجازات ومراقبة الحضور. ويواصل برقان العمل على الاستفادة من أفضل وأحدث التقنيات الذكية لتسريع التحول الرقمي للبنك الذي يدعم استراتيجية الاستدامة والتنمية.